

الكفاءة

معنى الكفاءة والدليل على مراعاتها:

الكفاءة في اللغة معناها: المُمَاثِلَةُ والمُقَارَنَةُ، وفي عُرف الشَّرع، هي: مُمَّاثِلَةُ النِّسَابِ لِمَرْأَةِ الْمُحْطَاةِ فِي التَّدِينِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْعُيُوبِ وَالْأَمْرَاضِ الْبَدَنِيَّةِ، الَّتِي تَوْجِبُ الْخِيَارَ. والدليل على مراعاة الكفاءة المذكورة في الزواج، قول الله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ أَوْ مُشْرِكَاتَهُمْ وَلَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ مُشْرِكِينَ﴾ (2).

وفي حديث أبي حاتم المزني، قال، قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفَارَقَا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَأَنْسَادٌ، تَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟»، قال: «إذا جاءكم من تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ» (3) ثلاث مرات.

وفي حديث عائشة: «أَنْ فَتَاةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنْ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ، لِيَرْفَعَ بِي خَسِيَّتَهُ، وَأَنَا كَارِهَةٌ، قَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا فِدْعَاهُ، فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَدْ أَجَزْتَ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ أَلَلِّئْسَاءَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ...» (4)، وقال عمر رضي الله تعالى عنه: «لا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ

(1) النور آية 6.

(2) النور آية 3.

(3) الترمذي 395/3.

(4) النسائي 71/6 (ليرفع بي خبيته) أي ليعلي به من مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

على الذميمة، فإنهن يحبين من ذلك ما تحبون» (*).

الصفات التي تطلب فيها الكفاءة:

يطلب أن يكون الزوج كفؤاً ومماثلاً للمرأة فيما يلي:

1 - الكفاءة في الدين:

المراد بالكفاءة في الدين: الإسلام مع السلامة من الفسق، ولا يشترط مساواته لها في الصلاح، فالفاسق ليس كفؤاً للمتدينة الصالحة، فلا تزوج مسلمة بخافر، ولا عفيفه بفاجر.

والمراد بالفاسق: المرتكب كبيرة من المعاصي إذا كان معلناً ومجاهراً بها، مثل: تارك الصلاة، أو الزكاة، وشارب الخمر، والزاني، والمقامر، ومن كان كسبه من حرام، ومن كان كثير الأيمان بالطلاق، لأن الغالب على مثله الحنث وعدم المبالاة (1). وقد دل على الاعتداد بالدين في الكفاءة قول الله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (3). وقول النبي ﷺ في حديث أبي حاتم المزني المتقدم: «إذا جاءكم من تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ».

الزواج من الفاسق وتارك الصلاة:

• فلا يجوز أن يزوج الأب ابنته من فاسقٍ سَكْبَرٍ، ولا مَنْ تَارَكَ لِلصَّلَاةِ، وَلَا لِمَنْ يَطْعَمُهَا الْحَرَامَ، وَلَا لِمَنْ يَحْلِفُ بِالطَّلَاقِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى فِرَاقِهَا، أَوْ إِلَى الْبَقَاءِ مَعَهَا بِالْحَرَامِ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْخَيْرِ حُضُورُ مِثْلِ هَذَا الْعَقْدِ.

• وإذا وقع، فليس لها، ولا للولي، الرضا به، بل يجب أن ترفع أمرها

(*) مصنف ابن أبي شيبة 462/3.

(1) ويشمل كذلك الفاسق بالاعتقاد، مثل: القدورية. وصاحب البدعة كذلك لا يزوج لأن يجر زوجته إلى بدعته. انظر مواهب الجليل 461/3، والمعيان الجديد 145/3.

(2) النور آية 6.

(3) السجدة آية 18.

الأمور التي لا يعتد بها في الكفاءة:

الصحيح أنه لا يعتد في الكفاءة بالنسب، ولا الغنى، ولا المهنة والجرفعة، فالإفريقي الأسود كفاء للأوروبية، والآسيوي كفاء للأمريكية، والعجمي كفاء للعربية.

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾ (2).

وفي حديث النبي ﷺ في خطبة الوداع، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْعَبَ عَنْكُمْ غَبِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَرَهَا بِالْأَبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ...» (3).

وقال النبي ﷺ لبني بياضة: «يَا بَنِي بِيَاضَةَ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ» (4). وكان أبو هند، واسمه يسار حجاماً، حيث كان عُرف الناس احتقار مهنة الحجام، كذلك كان أبو هند من موالي بني بياضة، ولم يكن من صليتهم.

وزَّوجَ النبي ﷺ فاطمة بنت قيس الفهرية من أسامة بن زيد بن حارثة مولاه، ولم يزوجه من معاوية، ولا من أبي جهم، وكانا قد خطباها، وزَّوجَ زينب بنت جحش القرشية من زيد مولاه، وزَّوجَ بلال بن رباح من هالة، أخت عبد الرحمن بن عوف، وزَّوجَ أبو حذيفة بنت أخيه الوليد بن عتبة من مولاه سالم.

فارق السن بين الزوجين

ولم يعد العلماء كذلك فارق السن بين الزوجين شيئاً في الكفاءة، وقد

(1) التوبة آية 72.

(2) الحجرات آية 13.

(3) أبو داود 4/331، وغيبه الجاهلية: فخرها.

(4) أبو داود 2/233.

إلى القاضي ليخلصها منه (1)، لأن مخالطة الفاسق ممنوعة، وهجره واجب شرعاً، ناهيك عما يحدثه الزوج الفاسق من ضرر على زوجته وأولاده، بتأثيره السيء على سلوكهم، وما قد ينقله لهم من الأمراض المعدية، التي تنتقل بمخالطة الملوئين في أخلاقهم، وإن سَلِنُوا في أبدانهم، فلن يَسَلَمُوا في سلوكهم.

2 - السلامة من العيوب:

من الكفاءة المطلوبة في النكاح: السلامة من العيوب التي تُوجب الخيار لأحد الزوجين، وجعلتها ثلاثة عشر عيباً (2)، أربعة مُشتركة بين الرجل والمرأة وهي: الجنون والجذام والبرص والعذيمة، وأربعة خاصة بالرجل، وهي الجَبِّ والخَصاء والاعتراض والمُتَّة، وخمسة خاصة بالمرأة، وهي الرَّتْق والقَرْن والعَقْل والإفشاء والبخر. فإذا تزوج الرجل المرأة، ثم اكتشف أحدهما أن بالآخر عيباً من العيوب المتقدمة، فللسليم منهما ردُّ النكاح على ما يأتي تفصيله في العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين (3)، ففي الموطأ أن عمر بن الخطاب قال: «أَيُّ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ، أَوْ جُذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا غَرَمٌ عَلَى وَلِيِّهَا» (4).

(1) يجب على القاضي فسخ النكاح إذا كان الزوج فاسقاً لا يؤمن على الزوجة منه، من غير خلاف، لحق الله تعالى حفاظاً على النفوس، فإذا كان فاسقاً ويؤمن على الزوجة منه، قيل: النكاح فاسد ويجب فسخه قبل الدخول وبعده، وقيل: النكاح صحيح. انظر حاشية الدسوقي 2/249، ومواهب الجليل 3/460، وحاشية الرهوني 3/250، والمعيان الجديد 3/227. والبهجة 1/246.

(2) من العلماء من يلحق بهذه العيوب كل عيب، ينفّر منه الزوج الآخر من غير تحديد بعدد، مثل العمى والطرش والخرس وقطع الأعضاء، وكل ما لا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة من فُجِعَ الخلقة، فإنه إذا عُزِيَ بِأَيِّ طَرَفٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فِي النِّكَاحِ بِهِ، ثَبَتَ لَهُ جُنُونُ الرَّدِّ، قال صاحب زاد المعاد 4/39: «مَا أَلْزَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَغْرُورًا قَطُّ، وَلَا مَغْبُورًا بِمَا عُرِّبَ بِهِ وَغُيِّنَ بِهِ، وَمَنْ تَذَبَّرَ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ فِي مَصَادِرِهِ وَمَوَارِدِهِ، وَعَذَلَهُ وَحُكْمَتِهِ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ، لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ رَجْحَانُ هَذَا الْقَوْلِ» انتهى.

(3) انظر الشرح الكبير 2/285، ويأتي بيان هذه العيوب وشرح المراد منها. انظر ص 247.

(4) الموطأ ص 526، ومعناه أن الصداق يجب دفعه للمرأة بالدخول، لكنه يُعْرِضُهُ الولي للزوج على ما يأتي تفصيله.

تزوج النبي ﷺ خديجة، وهو ابن خمس وعشرين، وقد جاوزت هي الأربعين رضي الله تعالى عنها، وتزوج عائشة ودخل بها وعمرها تسع سنوات، وهو قد جاوز الخمسين، إلا أنه إذا أخذنا بما تقدم صفحة 508، أن كل عيب يغزر به أحد الزوجين صاحبه، وكان مما يُنفّر الطرف الآخر، فله الردّ به، وبناء عليه فإن الصغيرة إذا غرّر بها، فوجدت زوجها شيخاً، أو الشاب إذا غرّر به فوجد زوجته عائناً طاعنة في السن، فإن ذلك يوجب لهما الخيار بناءً على القاعدة المتقدمة. وقد خرّج النسائي حديث بريدة: «خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة، فقال رسول الله ﷺ: إنها صغيرة، فخطبها علي، فزوجها منه» وعنون له النسائي: تزوج المرأة مثلها في السن⁽¹⁾.

التنازل عن شرط الكفاءة:

عَلِمَ ممّا تقدم أن الكفاءة هي شرط في لزوم العقد واستمراره. وليست شرطاً لصحته، وعليه فيجوز للزوجة إذا كانت هي صاحبة الحق في الكفاءة أن تنازل عن حقها وترضى بغير الكفاءة، مثل ما إذا كان بالزوج عيب من العيوب البدنية المتقدمة، ورضيت به، فإذا رضيت الزوجة وأسقطت حقها، وكانت ثيباً رشيدة، فليس لوليها أن يعترض.

أما إذا كان الحق في الكفاءة مشتركاً بين الزوجة والولي، مثل زواج المرأة بفاسق، فلا بدّ من رضا الولي والزوجة معاً، ولا يكفي رضا الزوجة وحدها، لأن زواجها من فاسق يلحق المعزة بالولي.

هذا ما لم يكن في الكفاءة حق لله تعالى أبداً، فإن كان فيها حق لله تعالى فيجب رد النكاح، ولو رضيت الزوجة ووليها، مثل زواج المرأة من فاسق يخاف عليها منه، فإنه يجب على القاضي رد النكاح لحق الله تعالى حفاظاً على الثموس.

(1) وانظر المجموع بشرح المذهب 443/15، وزاد المعاد 28/4، وسنن النسائي 62/6.

25

حق الأم في اختيار الزوج لابنتها

للأم حق الاعتراض على الأب إذا أراد أن يُزوج ابنتها الموسرة المرغوب فيها ممن هو أقل منها لفقره، أو لعب في بدنه، أو أراد أن يُزوجها في بلد آخر بعيد عن الأم، فلها أن تشكوه إلى القاضي لينظر فيما أراه الأب، هل هو صواب فيمضيه؛ أو غير صواب⁽¹⁾، فيرده.

الوقت الذي تُراعى فيه الكفاءة:

الكفاءة المعتد بها هي ما عليه حال الزوج وقت العقد، لا بعده، فإذا كان الزوج وقت العقد لا عيب فيه، وبعد ذلك صار فاسقاً، أو أصابه مرض يوجب الخيار، فليس للزوجة أو وليها رد النكاح، وإنما للزوجة الحق في رفع دعوى الضرر، ليحكم لها القاضي بالطلاق إذا ثبت الضرر. ولو تقدم كفتان للمرأة فأراد وليها أحدهما، وأرادت هي الآخر، كان الكفاءة الذي أَرادته هي أولى بأن يُزوج، لأنه أقرب لدوام العشرة، إلا أن تكون مُجبّرة، فيقدم الذي اختاره الولي المُجبر ما لم يتبين ضرره⁽²⁾.

(1) وقد ورد بسند فيه رجل مجهول: «أبىزوا النساء في بناتهن» سنن أبي داود 232/2، ولا شك أن أخذ رأي الأم في تزويج ابنتها أدعى إلى الإلفة والوفاء، وأعون على حسن العشرة وإنجاح الزواج، فإن الأم أقرب إلى ابنتها من الأب، وأدرى بخفاياها وأسرارها ورغباتها، فقد تعلم من ابنتها عيباً أو مانعاً، أو كراهية تمنعها من القيام بحق النكاح، انظر عون المعبود 120/6، والشرح الكبير 249/2، وحاشية الرهوتي 251/3.

(2) انظر شرح الزرقاني 183/3.

الطلاق المشروع:

الطلاق المشروع، هو ما يُعرف عند العلماء بطلاق الشئ، أي الطلاق
الموافق للشئ، وهو خلاف طلاق البذعة.

وطلاق الشئ مُباح، أما طلاق البذعة، فقد يكون حراماً، وقد يكون
مكروهاً.

(1) مسلم 1267/3.

(2) وتبيل الحلف بالطلاق حرام، ويؤدب من حلف به. انظر شرح الزرقاني 4/109؛
والمقدمات، 504/1؛ وكشف الخفاء 52/2.

طلاق الشبهة:

هي أن يُطلق الرجل امرأته طَلَقَةً واحدة، إذا دَعَتْهُ إلى الطلاق حاجة وهي طاهر من الحيض، لم يجامعها في ذلك الطهر، دون أن يردف على تلك الطَلَقَةَ طَلَقَةً أخرى أثناء العِدَّة⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيْ إِذَا طَلَقَتْهُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَعْصِ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۝ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَاتَّكُوهُنَّ يَتَعَرَفُونَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۝﴾⁽²⁾.

فقد دلت الآية على أن الطلاق المأذون فيه يكون طَلَقَةً واحدة، لأنه هو الذي تتأتى معه المراجعة في العِدَّة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَاتَّكُوهُنَّ يَتَعَرَفُونَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۝﴾، ومعنى بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ: قَارَيْنَ بُلُوغِ الْأَجْلِ وهو آخر العِدَّة، وليس المراد بُلُوغِ آخره حقيقة، وهو انتهاء العِدَّة⁽³⁾.

ودلت الآية كذلك على أن الطلاق المشروح يكون والمرأة طاهر، لم يجامعها الرجل في ذلك الطهر، لقوله تعالى: ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، فإن معنى لِعَدَّتِهِنَّ أي مُسْتَقْبِلَاتِ عِدَّتِهِنَّ، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله بن عمر حين طلق امرأته في الحيض: أن يُراجِعَهَا، ثم لِيَمْسِكَهَا حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس. فتلك هي العِدَّة التي أمر الله أن يطلق لها النساء، يُشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وكان الطلاق في الحيض مَنِيئًا عنه لأنه يُطيل العِدَّة على المرأة وَيَضُرُّ بها، لأن ما بني من أيام الحيض لا يُعْتَدُّ به في العِدَّة، فبقى المرأة في مدة الحيض مُعَلَّقَةً، لا هي معتدة، ولا هي ذات زوج.

(1) فإن كانت المرأة لا تحيض لبصير أو كخير، أو كانت حاملاً كان للرجل أن يطلقها متى شاء، انظر الكافي 262.

(2) الطلاق آية 1.

(3) انظر المقدمات 499/1.

ونهي الزوج عن الطلاق في طهر جامع فيه، لأنه إذا جامع وطلق لبس على المرأة، فلا تدري هل هي حَمَلَتْ من ذلك الجماع، فتعذ بوضع الحمل، أو لم تحمل فتعذ بالأقراء. وللطلاق في طهر لم يحصل فيه جماع حكمة أخرى، وهي أن المرأة عند الطهر من الحيض تكون لها جاذبية، وللرجل فيها رغبة، فإذا أعرض عنها حيثنذ وفارقها كان دليلاً على أنه لا يُريدها فعلاً، وأنه لن يلحقه ندم بفراقها.

طلاق البذعة:

وطلاق البذعة هو ما كان في الحيض، أو كان أكثر من طَلَقَةٍ في مرة واحدة، أو وقع في طهر حصل فيه جماع.

حكم طلاق البذعة:

الطلاق البدعي كله مكروه، ما عدا الطلاق وقت الحيض فهو حرام، لما تقدم في حديث عبد الله بن عمر.

● وطلاق البذعة لا يكون في غير المدخول بها من النساء، فللرجل أن يطلق غير المدخول بها متى شاء، طَلَقَةً واحدة، أو أكثر⁽¹⁾.

طلاق المرأة زمن الحيض أو النفاس:

الطلاق زمن الحيض أو النفاس حرام، لمخالفته أمر الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾⁽²⁾. ولكنه يُعْتَدُّ به إذا وقع، ويحسب على الزوج، ويؤمر بالترجيع، ثم إذا أراد أن يطلق بعد ذلك، فليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء طلق قبل أن يمس كما ذكر حديث ابن عمر السنتم رَأْسُ الْزَوْجِ مِنَ الْعُلَاقِ فِي أَوَّلِ دُورِهَا جَمْعٌ، لأنه لا يجوز له أن يطلق أن يرجع ليطلق، وإنما يرجع ليطأ، وإذا وطئ في ذلك الطهر لا يصح له أن يطلق فيه، لأن ذلك بطول عليها العِدَّة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِهُنَّ حَتَّى يَضْرَكَ لِعَدَّتِهِنَّ﴾⁽³⁾.

(1) انظر الكافي 261.

(2) الطلاق آية 1.

(3) البقرة: 231، وانظر المقدمات 500/1.